

مسلم لـ «الوطن»: تصحيح المقررات ذات الأوراق الامتحانية القليلة «مباشرة».. و١٥٠ مخالفة في «آداب دمشق» تأخر إصدار النتائج الامتحانية سببه قلة عدد الموظفين في الجامعات مسؤول في جامعة البعث لـ «الوطن»: الإسراع بتسليم المواد وإصدار النتائج

فادي بك الشريف

زادت خلال هذا العام الأعباء الكبيرة على الجامعات فيما يخص نقص الموظفين لتنعكس بشكل سلبي على تأخر إصدار نتائج المقررات في عدد من الكليات على الرغم من التوجيه بتسريع إصدارها وخاصة المقررات المؤتمتة، وسط مبررات تتعلق بالواقع الراهن وقلة عدد الموظفين في قسم الامتحانات إضافة إلى العدد الكبير للطلبة.

وفي حديث لـ «الوطن» أكد عضو مجلس جامعة دمشق عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية عدنان مسلم أن أحد أهم المشكلات التي تعترض مشكلة تأخر النتائج هي قلة عدد الموظفين مقارنة بحجم الأعداد الكبيرة للطلاب في بعض الكليات النظرية، ما يشكل عبئاً على الكلية، حيث إن الموظفين لا يمكن أن يفرغ جميعهم بمسألة النتائج في الوقت الذي تستمر فيه الامتحانات.

ولفت مسلم إلى أن الكلية أصدرت نتائج ٦٠ بالمئة من إجمال عدد المقررات بما تجاوز ٥١٠ مقررات امتحانية من أصل ٩٠٠ مادة امتحانية، على أن يستكمل إصدار النتائج قريباً جداً، مضيفاً إن ٧٥ بالمئة من الموظفين مقترغين لموضوع المراقبة بحق الامتحانات و٢٥ بالمئة في قسم الامتحانات. وتوه عميد الكلية بالحصول على موافقة رئيس الجامعة لاعتماد على المعيّنين في

موضوع المراقبة، مؤكداً وجود حزم في مسألة مشاركة طلبة الدراسات العليا في المراقبات الامتحانية. ولفت إلى اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بسير الامتحانات بالشكل المطلوب، علماً أن الكلية أصدرت مؤخراً عقوبة التنبيه بحق ٢٠٠ طالب دراسات عليا في ٩ أقسام علمية، وذلك على خلفية عدم الالتزام بحضور (السينماتر العلمية) ومناقشات رسائل



الماستر والدكتوراه، وذلك عملاً بقرار مجلس التعليم العالي، مؤكداً أن الهدف من التنبيه ضبط دوام الطلاب والتزامهم وتعزيز السوية والمكانة العلمية، علماً أن المقررات التي تشمل أعداداً قليلة من الطلبة، تاهكت عن تسريع إصدار المقررات المؤتمتة، مع تسليم مفتاح التصحيح لدائرة الامتحانات أثناء تصحيح هذه

المواد، منوهاً بجهود فريق العمل المتكامل من خلال عدة إجراءات وبدعم كبير من رئاسة الجامعة وضمن الفترة الزمنية المحددة للامتحان، في ظل الالتزام بالقواعد الامتحانية.

وبين عميد الكلية أن عدد ضبوط الغش منذ بداية الامتحانات وحتى الآن وصلت إلى ١٥٠ مخالفة غش، ١٥ منها باستخدام البلووث، وبقية المخالفات تتوزع على الغش باستخدام القصصات الورقية والشغب الامتحاني إضافة إلى حالات انتحال الشخصية، مع تحويل الضبط اللازم إلى رئاسة الجامعة، علماً أن عقوبة الغش باستخدام البلووث هي الفصل من الجامعة، وبقية المخالفات بين الحرمان من دورة امتحانية واحدة أو دورتين، وهذا من اختصاص لجنة الانضباط في رئاسة

الجامعة. في السياق لفت مسلم إلى التحضير لامتحانات التعليم المفتوح الأسبوعي القادم، مع تأمين مختلف المستزمات بما في ذلك الاعتماد على طلبة الدراسات العليا في المراقبات، وتجهيز القاعات اللازمة واتباع التعليمات الخاصة بيده الامتحانات.

وفي سياق جامعي متصل، وفيما يخص تأخر إصدار النتائج في بعض كليات جامعة البعث، أكد مصدر في الجامعة أنه تم التأكيد على لجان الرصد وعلى أعضاء الهيئة التدريسية بضرورة الإسراع بتسليم المواد وإصدار النتائج.

إحجام عن زراعة القطن بحلب وإقبال على الذرة

مدير الزراعة: رخص الفلاحون ٢٥٤٥ هكتار قطن ولم يزرعوا سوى ٢٩٥ هكتاراً منها

إمام الصالح

كشف مدير الزراعة في حلب رضوان حرصوني عن تسويق أكثر من ٢٠٨ ألف طن من القطن من إنتاج المحافظة، حيث احتلت حلب النسبة الأكبر في كمية التسويق بين المحافظات.

وبين في تصريح لـ «الوطن» أن المساحة المزروعة بالقطن المروري في حلب بلغت ٩٣٣٠٩ هكتارات، وكان عدد من الفلاحين في ريف حلب قد أكدوا أن سبب عدم الإقبال على تسويق القطن في مراكز الدولة هو الأسعار غير المجزية، حيث وصلت كلفة إنتاج الطن الواحد من القطن إلى أكثر من ٣ آلاف ليرة سورية نتيجة ارتفاع تكاليف الزراعة ابتداء من عمليات الفلاحة وارتفاع أجورها بسبب ارتفاع قيمة قطع التبدل للجرارات، والمازوت الذي يتم استجراؤه بسعر السوق السوداء ومروراً بقيمة السماد الذي وصل إلى أسعار فلكية، والمبيدات وقيمة وتكاليف الضغ من الآبار للري وانتهاء بأجور الحصاد ونقل المحصول إلى مراكز الاستلام، حيث تجاوزت أجور نقله الجرار الواحد مليون ليرة سورية، كل ذلك أدى إلى احتفاظ الفلاحين بالبذار من إنتاجهم، إضافة إلى تخصيص كمية من القطن لصناعة البرغل، بعد أن أصبح سعر الكيلو في السوق ٦ آلاف ليرة سورية.

وعبر عمليات زراعة القطن في المحافظة حلب ذكر مدير الزراعة أن الخطة المقررة للمحافظة هي ٣٦٩٠ هكتاراً للوسم الحاصي، وتم تخصيص ٢٥٤٥ هكتاراً في الوحدات الإرشادية ومصالح الزراعة، فيما كانت المساحة المزروعة فعلياً بالقطن لهذا الموسم لم تتجاوز ٢٩٥ هكتاراً. ويبرر عدد من الفلاحين في سفيرة ودير حافر

من تواصلت «الوطن» معهم للسؤال عن سبب الإحجام عن زراعة القطن رغم أنه من المحاصيل الاستراتيجية، أن السبب عدم رفع سعر المحصول بما يوازي تكاليف الإنتاج، حيث إن السعر الأخير تم تحديده من قبل الحكومة في شهر حزيران من العام الماضي، وبعد ذلك ارتفعت تكاليف الإنتاج أكثر من خمسة أضعاف، ويصل متوسط كلفة الطن الواحد من القطن إلى ١٠ آلاف ليرة سورية وفق تكاليف اليوم بينما سعره لدى المؤسسة العامة للأقطان



هو أربعة آلاف ليرة سورية، ونظراً لعدم السماح للفلاحين ببيع إنتاجهم للقطاع الخاص فقد أحجم الفلاح عن الزراعة واستبدل زراعة القطن بمحاصيل أخرى أكثر جدوى. وعن زراعة محصول الذرة الصفراء قال مدير الزراعة إن خطة المحافظة زراعة ٣٠٦٠٠ هكتار محصول الذرة الصفراء، بينما تم على أرض الواقع زراعة ٣٥٠٧ هكتاراً بزيادة تقدر بحدود ٣٥٠٠ هكتار عن الخطة المقررة، ويقدر إنتاج المساحات المزروعة

مخالفات البناء تتمدد إلى المناطق الحراجية في مصيف!

رئيس مجلس المدينة لـ «الوطن»: لا نملك الآليات والمعدات اللازمة

حمادة - محمد أحمد خبازي

اشتكى مواطنون من مدينة مصيف لـ «الوطن»، من أن مخالفات البناء تتم بوضوح النهار ضمن المخطط التنظيمي وخارجه، متهمين مجلس المدينة بغش الطرف عنها، أو التعامل معها وفقاً للمصالح والحسوبيات. ويتنهد في شكواهم أن هناك مخالفات بدأت في التمدد إلى المناطق الحراجية وخارج المخطط التنظيمي، كما على العقارين ٢٣١٢ و٢٣١٥ على جانبي الطريق المؤدي من المدينة باتجاه قرية ربيعو جانب مؤسسة الغانم للأعلاف، ومنطقة «الحليمات» الحراجية، موضحين أنه تطلعت ضبوط في قسم منها، وتم غض النظر عن أخرى.

وبين المواطن رعد أبو الجدايل أنه اشترى أرضاً بمساحة ٢٨٠٠٠ على العقار ٢٣١٥، وعند تشييده بحيرة صغيرة لا يتجاوز طولها متراً وعرضها متراً، هدمها مجلس المدينة وعمد لتكسير البلوك من حولها، بينما هناك مخالفات لا تعد سوى أمتار وأسوار المدينة وعمد لتكسير البلوك من حولها، بينما المقار ذاتها.

وبين المواطن علي ح أن هناك مخالفات كبيرة تظهر للعلن وخاصة خلف مغسل «الحشوة» باتجاه منشأة الغانم للأعلاف حيث تجرى على قدم وساق بناء مخالفة على العقار ٢٣١٢ وهو غير مفرز، ولمساحة ٢ دونم، وتم بناء الطابق الأول مع تنفيذ تصويبات بنوتية بارتفاع وصل البعض



المخالفات، وإنما الظروف المادية الصعبة والهم المعيشي الضاغط، وارتفاع تكاليف وأسعار مواد البناء، هي التي تمنع المواطنين من ارتكاب المخالفات. وفيما يتعلق بشكاوى المواطنين فوصفها بأنها كيدية نتيجة خلافات فيما بينهم. وعن المخالفات القديمة ذكر أن مجلس المدينة نظم فيها ضبوطاً وحولها للقضاء وبعضها فيه قرارات هدم.

رئيس مجلس المدينة سعيد الخطيب أكد لـ «الوطن» أن مخالفات البناء إن وجدت في المدينة، فهي قليلة وصغيرة وتعالج بحسب القوانين والأنظمة النافذة. وبين أن المجلس أزال عدداً من مخالفات البناء، وأخرها تصويتان وبحرة وذلك منذ نحو أسبوعين. وأوضح أن المخالفات الكبيرة تعود لسنوات سابقة، وأن كل مخالفة جديدة يتم التشدد في قسها فور حدوثها، وتطبيق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٠ لعام ٢٠١٢ بحق أصحابها.

وجود مخالفات حديثة، وتظهر أن المخالفات جديدة وشيئة خلال الشهور الماضية، وهو ما يؤكد أنه غض النظر عنها. فإن فiras الحاج من المكتب الفني في مجلس مدينة مصيف، أكد أن المخالفات قديمة وعمرها أكثر من عامين، ونفى لـ «الوطن» وجود مخالفات حديثة ضمن المخطط التنظيمي أو خارجه. وقال: ليست شطارة مجلس المدينة في قمع المخالفات ومعالجتها هي التي تمنع

مجلس المدينة عليها وعلى مرتكبيها. وهناك مخالفة أخرى وهي بناء دوبلكس ضمن منطقة «الحليمات» الحراجي، والعمل جار على قدم وساق في أعمال تجهيز البناء المؤلف من طابقين. المواطن محمد الهيبة تحدث عن تقصي المخالفات في العقار ٢٣١٢ وهو عقار يقع جنوبي شرقي المدينة. ورغم ما قاله مواطنون من أن الصور الجوية التي التقطتها مديرية الخدمات الفنية، تقدر ادعاءات مجلس المدينة بعدم

منها إلى أكثر من متر. وهناك مخالفة أخرى وهي بناء دوبلكس ضمن منطقة «الحليمات» الحراجي، والعمل جار على قدم وساق في أعمال تجهيز البناء المؤلف من طابقين. المواطن محمد الهيبة تحدث عن تقصي المخالفات في العقار ٢٣١٢ وهو عقار يقع جنوبي شرقي المدينة. ورغم ما قاله مواطنون من أن الصور الجوية التي التقطتها مديرية الخدمات الفنية، تقدر ادعاءات مجلس المدينة بعدم

بدل الإيجارات في السويداء وفق سعر الصرف

نقيب المقاولين لـ «الوطن»: المستأجر والمؤجر على حق والحل بزيادة الدخل

السويداء - عبيد صيموعة

أشار كثير من الأهالي ممن تواصلوا مع «الوطن» إلى أن ارتفاع بدل الإيجارات السكنية فاق كل التوقعات لتجاوزته المنطق مقارنة مع الرواتب والأجور وضعف الدخل، مستغربين أن يلجأ أصحاب كثير من العقارات إلى تحصيل أجور السكن مقارنة بأسعار الصرف لتصل إلى بدلات إيجار الشقق السكنية التي جاءت عملية استئجارها فرضاً على كثير منهم وليس رغبة بعد أن تراوحت بدلات الإيجار بين ٢٠٠ و٥٠٠ ألف وصولاً إلى ٨٠٠ ألف ومليون للشقق المفروشة.

وبين أبو علاء وهو موظف في إحدى المؤسسات الحكومية أنه ترك الريف وانتقل إلى المدينة لأنه وجد أن أجور النقل تضاهي أجور السكن فكان الانتقال للمدينة بهدف التخفيف من الأعباء المادية أولاً وبغية إيجاد فرصة عمل مسانبة تستطيع دعم مدخوله الشهري من جهة أخرى، مضيفاً: إلا أن ما حدث أنه خلال الأشهر القليلة الماضية بعد قيام أصحاب العقارات بالجميل على ساحة المدينة برفع أسعار الإيجار كان بمنزلة الضربة القاضية لأن راتبه لم يعد يكفي لدفع إيجار شقته الواقعة على أطراف المدينة أصلاً، متسائلاً: كيف سيؤمن مطالب أسرته المعيشية إن كان كل ما يجنيه يذهب للإيجار؟ كما أشارت أم عدي إلى أن ارتفاع تكاليف زراعة القطن السكنية قد تعدى كل مستويات الأخلاق بين جاسع أصحاب العقارات ممن قاموا بربط الإيجارات بأسعار ويليقي لسان صاحب العقار (إي) مع عابيه السعر الصرف وغلاء المعيشة، مبررين يعلمون بأن كل شيء يترك طبيعاً لأنهم يعلمون جيداً أن العرض قليل أمام



المستأجر أم المؤجر صاحب العقار. وأضاف: صاحب العقار محق من ناحية تجميده كتلة مالية في العقار تصل إلى ٢٠٠ مليون من أجل إيجار يتراوح بين ٢٠٠ أو ٣٠٠ ألف حتى ٤٠٠ ألف وهو ما لا يتوافق مع الدخل بالنسبة لرأس المال، كما أن المستأجر على حق بدوره بسبب ضعف الدخل الذي يحصل عليه مع تضخم المعيشة الأمر الذي جعله عاجزاً تماماً عن دفع الإيجار مهما كانت قيمته بالمطلق، لافتاً إلى أن الحل الوحيد هو زيادة دخل الفرد حتى تصبح المعادلة صحيحة.

الطلب الكبير على الشقق المستأجرة رغم وجود آلاف الشقق السكنية فارغة على ساحة المدينة وتصفر فيها الريج إلا أن أصحابها يرفضون تأجيرها لأن بدلات الإيجار الحالية على حد قولهم لن ترجع تكاليف الإنشاء والبناء والكساء حتى ٥٠ عاماً على أقل تقدير. نقيب المقاولين في السويداء نبيل زين الدين أكد عدم تقديمهم للمستأجر أيًا من الخدمات المطلوبة، وبدلات الإيجار وخاصة خلال الأشهر الأخيرة، مشيراً (من وجهة نظره) أن طرفي القضية على حق سواء